الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/34/7/Add.1
22 October 1979
ARABIC
ORIGINAL:ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٩٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

تحديد الأنشطة التي أكملت أو التي فات أوانها أو التي تكون ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى

التقرير الثاني للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن تحديد الأنشطة التي أكملت أو التي فات أوانها أو التي تكون ذات منفعة حدية أو عديمة للجدوى (A/C.5/34/4 و Corr.1). وقد قدم التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣/٢٠٤ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ .

٢ - وقد رحبت اللجنة ، في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ ، بالاهتمام المتزايد الذي يوليه الأمين العام لاعادة توزيع الموارد . كما رحبت اللجنة بالمعلومات المقدمة تحت برامج معينة في البابين ٦ و ١٠ فيما يتعلق بانهاء العناصر البرنامجية التي أرتئي أنه قد فات أوانها أو أصبحت عديمة الجدوى أو ذات منفعة حدية (١) . ويلخص الأمين العام ، في الوثيقة A/C.5/34/4 و Corr.1 ، نتائج هذه العملية بالنسبة لـ ١٠ أبواب من الـ ١٧ بابا التي تشتمل عليها الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ والتي تغطي الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة .

٣ - وقد عرضت مسألة تحديد الأنشطة التي أكملت أو التي فات أوانها أو التي تكون ذات منفعة حدّية أو عديمة الجدوى على الجمعية العامة منذ دورتها الثلاثين ، وقد جرى تناولها في أربعة

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٧ (A/34/7) ، الفصل الأول ، الفقرة ٢٧ .

قرارات (٣٥٣٤ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، و ٣١/٩٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٣٢/٢٠١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٣٣/٢٠٤ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩) وان تقرير الأمين العام (A/C.5/34/4 و Corr.1) هو أول تقرير يتضمن بيانات محددة كميا بشأن اكمال وانهاء عناصر برنامجية وما يترتب على ذلك من الافراج عن موارد من الموظفين . وفي هذا الصدد تشير اللجنة الاستشارية الى ان الامين العام قد اتخذ بالفعل ، استجابة لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة ، خطوات في سبيل تحسين تحديد الناتج في الميزانية البرنامجية (A/C.5/34/2) ، ووضع برامج عمل داخلية واجراءات للتبليغ عن تنفيذ البرامج (A/C.5/34/3) . وتفهم اللجنة انه قد تم جمع البيانات ، التي وردت في الوثيقة A/C.5/34/4 و Add.1 ، نتيجة العمل بهذه التدابير . والواقع انه يتضح من تقرير الأمين العام أن الاهتمام الرئيسي كان حتى الآن منصبا على وسائل تحسين قياس الموارد المفرج عنها نتيجة استكمال عناصر المشاريع وليس على أفضل الطرق التي يتم بها تحديد ما ينبغي انهاؤه من العناصر البرنامجية . وترى اللجنة انه كلما تحسنت متابعة استخدام الموارد من الموظفين سيتسنى للأمين العام ان يقدم تقريرا أشمل وأدق عن الموارد المفرج عنها عن طريق اكمال وانهاء العناصر البرنامجية

٤ - وقد ورد الى اللجنة الاستشارية ، اثناء نظرها في تقرير الأمين العام ، نص أولي غير مراجع للفصل السادس من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها التاسعة عشرة . وتذكر لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ١١ من ذلك الفصل ما يلي :

" فيما يتعلق بتحديد الأنشطة التي أكملت أو التي فات أوانها أو التي تكون ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى ، رئي بصفة عامة أن المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام (A/C.5/34/4 و Corr.1) كانت بيّنة القصور . وقد جرى التأكيد على أنه يحسن بالأمانة العامة أن تحدد هذه الانشطة حيثما توافرت المعلومات البرنامجية الضرورية التي تعين على استعراض البرامج الدولية الحكومية " (A/34/38 (الجزء الخامس)) .

٥ - وفي معظم الحالات ، من المرجح أن تشتمل مقترحات الميزانية البرنامجية لبرامج منفردة على جل العناصر البرنامجية المرحلة من فترة سنتي الأساس مضافا اليها العناصر البرنامجية الجديدة التي ستتم تلبية الاحتياجات الخاصة بها ، كليا أو جزئيا ، عن طريق موارد أفرج عنها نتيجة اكمال أو انهاء عناصر برنامجية في فترة سنتي الأساس . وفي حالة وحدات تنظيمية عدة تتساوق المعلومات المقدمة من جانبها والملخصة في الجدول ٢ من تقرير الأمين العام (A/C.5/34/4) مع هذا النمط . ومن ناحية أخرى ، توضح البيانات التي قدمتها عدة وحدات تنظيمية أخرى أن جميع الموارد من الفئة الفنية سيستمر استخدامها لخدمة عناصر برنامجية جارية بالفعل ، وانه لم يفرج عن أي منها نتيجة الاكمالات والانهاءات في الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ وان أيا منها لن يستخدم لعناصر برنامجية جديدة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ .

٦ - وقد أخطرت اللجنة الاستشارية بأن الحالة الاخيرة تنجم أحيانا عن اختلافات في النهج الذي يتخذه مديرو البرامج المنفردة ازاء العلاقة بين " العناصر البرنامجية " و " النواتج " . وحيثما

يشتمل عنصر برنامجي على ناتج وحيد فسيمني الحصول على هذا الناتج انه قد تم انهاء العنصر البرنامجي وان الموارد من الموظفين قد أصبحت متاحة لاعادة التعيين . ولكن حيثما يرتأى أن "عنصرا برنامجيا" يحتوى على عدة نواتج غير مترابطة ، فغالبا ما يتم الابلاغ عنه بوصفه "لا يزال جاريا" حتى وان كان قد تم الحصول على معظم النواتج والافراج عن الموارد من الموظفين . وبناء على ذلك ، ثمة حاجة الى مواصلة العمل بشأن الاطار المفاهيمي لصالح تحقيق مزيد من التماثل في علاقة العناصر البرنامجية بالنواتج ، وذلك لضمان أن تكون البيانات المقدمة من مختلف الوحدات التنظيمية مبنية على أساس الفهم المشترك للاحتياجات .

الاكمالات

٧ - يبين الجدول ٢ (A/C.5/34/4) ان القيام في الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ باكمال أو انهاء عناصر برنامجية أدرجت في الميزانية تحت الأبواب ٦ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٧ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ قد أفرج عن ٩٦٧ ٢ شهر عمل من موارد موظفي الفئة الفنية . وقد تم انهاء ثمانية عشر عنصرا برنامجيا . وكما يتبين من مرفق التقرير ، تم نتيجة هذه الانهاءات الافراج عن ٣٢ شهر عمل من الموارد . وبناء على ذلك يتصل الباقي وقدره ٩٣٥ ٢ شهر عمل باكمال عناصر برنامجية . وتلاحظ اللجنة الاستشارية في هذا الصدد انه نظرا لأن البيانات لا تغطي جميع أبواب الميزانية في الميدان الاقتصادى والاجتماعي ولأنها جمعت قبل نهاية فترة السنتين بنصف عام فسيكون مجموع حجم الموارد المفرج عنها نتيجة انهاء عناصر برنامجية أكبر مما هو مبين في الوثيقة A/C.5/34/4 و Corr.1 . وهكذا ، وحتى على الرغم من ان دقة التقدير هو موضع شك للأسباب الواردة أعلاه ، الا انه يبين ان الامم المتحدة قادرة على الاضطلاع بمقدار كبير من العناصر البرنامجية الجديدة في حدود مستوى الموارد المعتمدة بالفعل .

الانهاءات

٨ - على حين كانت النتائج ، التي تم تحقيقها اثناء اعداد مقترحات الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ لدى تحديد العناصر البرنامجية التي ينبغي انهاؤها لفوات أوانها أو لكونها ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى ، شديدة التواضع حقا فهي تمثل بداية العملية التي طالبت بها الجمعية العامة في القرارات الواردة في الفقرة ٣ أعلاه . وتدرك اللجنة الاستشارية في الوقت ذاته ان تحديد العناصر البرنامجية التي يمكن القول بانه قد فات أوانها أو انها ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى قد يثير اعتبارات سياسية أكثر مما هي ادارية أو تنظيمية . وفي هذا الصدد تحيط اللجنة علما بالمعلومات الواردة في الفقرتين ٩ و ١٠ من الوثيقة A/C.5/34/4 ومؤداها أن الممثلين الدائمين يرون أن توصيات الأمين العام يجب أن تسبق ابداء الدول الأعضاء لرأيها في هذه المسألة . كما تحيط اللجنة الاستشارية علما بالمصاعب المفاهيمية الواردة في الفقرة ٢٩ من تقرير الأمين العام .

٩ - ولا تقتصر الحاجة الى اعادة توزيع الموارد لتلبية احتياجات جديدة ، على الأمم المتحدة نفسها . فقد أبلغت اللجنة الاستشارية ، اثناء اجتماعاتها مع ممثلي الرؤساء التنفيذيين للوكالات

المتخصصة ، بأن عدة وكالات منها قامت باجراء عملية اعادة تقييم للموارد المخصصة لبرامج منفردة وذلك بغية اعادة توزيع الموارد الاضافية على المجالات ذات الأولوية ، وقد انعكست التغييرات التي ترتبت على ذلك في مقترحات ميزانياتها البرنامجية المقدمة للأجهزة الدولية الحكومية المعنيـــة . وسوف تسعى اللجنة الى الحصول على مزيد من المعلومات بشأن هذه المسألة من الوكالات المتخصصة وتقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة ، حسب الاقتضاء ، في سياق التقارير المقبلة عن تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

١٠ - وفي الوقت الذى يطلب فيه الى الدول الأعضاء أن تدفع المزيد في صورة اشتراكات مقـــررة بسبب زيادات الميزانية التي تعزى الى التضخم وعدم استقرار العملات ، فستزداد قدرة المنظمة على الاضطلاع بأنشطة جديدة في مجالات الأولوية اذا تسنى لها تحديد وانهاء الأنشطة الحالية التي فات أوانها أو التي تكون ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى . وفي ظل هذه الظروف تعرب اللجنة الاستشارية عن ثقتها في ان الامين العام سيكثف جهوده تحقيقا لهذه الغاية ويقدم اقتراحات مناسبة الى الاجهزة الدولية الحكومية المختصة في أقرب فرصة ممكنة .

- - - - -